تأمين اليوم

العالم اليوم

7

صفحات اسبوعية متخصصة

MONDAY 28/9/2020

الأعمال

اختار مجلس إدارة الشركة المصرية للتأمين التكافلي ممتلكات مصطفى الفيشاوي قائما بأعمال الشركة خلفا لـ أحمد عارفين الذى تقدم باستقالته، وذلك لحين اختيار رئيس تنفيذي جديد للشركة. وقد قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة لاختيار الرئيس التنفيذى الجديد، علما بأن الشركة ستشهد حركة تغييرات كبيرة فى العديد من المراكز الوظيفية بعد تنحية السيد بيومى نائب الرئيس التنفيذى للاستثمار ومغادرة العديد من المسئولين التنفيذيين للشركة فى الأونة الأخيرة.

«الوعى التأمينى» قضية شائكة تُثير قلق صناع التأمين فى مصر

علاء الزهيرى: نخطط للوصول بمظلة التأمين لتغطى كافة ربوع البلاد بأساليب عصرية ولغة بسيطة ومنتجات متنوعة

أحمد مرسى: التأمين التكافلى ساهم بقدر كبير فى جذب شريحة كبيرة كانت رافضة للتأمين التجارى

رضا فتحى: القضية لا تكمن فى قلة الدخول وإنما القناعة التامة بأهمية التأمين ودوره المؤثر فى التنمية

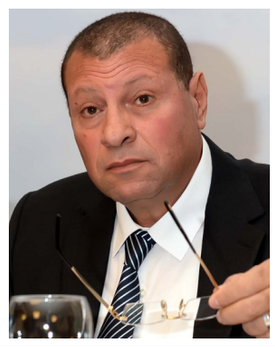

أحمد حسن درويش: يجب على الشركات قياس مستوى خدمة العملاء بشكل مستمر لتحسين الخدمات المقدمة لهم

كتب - عاطف فهيم :

يمثل غياب الوعى التأمينى عن شريحة كبيرة من المصريين مع تحديات أخرى كثيرة وعلى رأسها وباء كورونا وماخلفه من أثار إقتصادية خطيرة طالت معظم إقتصادات دول العالم أحد أهم التحديات التى تعوق إنطلاق صناعة التأمين، وقضية شائكة تؤرق القائمين على هذه الصناعة. «العالم اليوم" حاورت بعض قيادات سوق التأمين وطرحت عليهم عددا من التساؤلات حول الأثار السلبية على صناعة التأمين وكذلك على المجتمع أفرادا ومجموعات ومؤسسات من جراء غياب الوعى التأمينى وضعف الثقافة التأمينية وكيفية معالجة هذه القضية بما يعود بالنفع والفائدة على كافة الأطراف .

في البداية، يقول علاء الزهيرى رئيس الاتحاد المصرى للتأمين: «تعد قضية غياب الوعى التأمين عن شريحة كبيرة من المصريين قضية شائكة بالفعل, نسعى جميا كقيادات تأمينية فى السوق لمعالجتها بأساليب حديثة عصرية وبلغة مبسطة يمكن أن تصل لجميع المصريين بكل يسر بعيدا عن أى تعقيدات فنية أو لغوية. فوصول مظلة الحماية التأمينية لجميع المصريين بما فيهم الذين يعيشون فى القرى والنجوع والكفور والمناطق النائية هدف قومى لنا جميعا».

وأردف الزهيري قائلا:: «ويمكننى القول بكل أمانة أن الإتحاد المصرى للتأمين بالتعاون مع كافة الشركات العاملة فى السوق إستطاع أن يحدث نقلة نوعية كبيرة فى هذا المضمار من خلال البرامج التأمينية الجديدة التى تخاطب أصحاب الدخول البسيطة من جهة فى مجال تأمينات الحياة وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من ناحية أخرى، إلى جانب نوعية أخرى من البرامج التأمينية التى تلبى إحتياجات شريحة غير قليلة من المواطنين مثل الفلاحين والحرفيين وأصحاب المعاشات وأرباب العائلات الذين يحتاجون للدعم والمساندة من التأمين فيما يتعلق بمصروفات التعليم لأبنائهم والتى أصبحت بالفعل عبئا ماليا على كثير من الأسر حتى المقتدرة منها ، إلى جانب مستقبل الأبناء وخاصة ما يتعلق بزواجهم ومايتطلبه ذلك من أموال كبيرة».

وأضاف الزهيري: «نحن نجحنا بالفعل ولكن الدرب ما يزال طويلا, لكننا نملك العزيمة للوصول إلى مانصبوا إليه بدعم ومساندة كافة الأطراف الفاعلة والمؤثرة وعلى رأسها الدولة والمؤسسات والقطاعات الأخرى ذات الصلة وعلى رأسها القطاع المصرفى الذى يعد من وجهة نظرى شريكا أصيلا معنا فى الإرتقاء بالمجتمع». ويؤكد رئيس الاتحاد المصري للتأمين فى سياق حديثه عن الجهود المبذولة من قبل الإتحاد المصرى للتأمين لنشر الوعى التأمينى والثقافة التأمينية بين مختلف شرائح المجتمع بقوله : لايمكننا أبدا أن نغفل دور وسائل الإعلام بتنوعها مابين مقرؤة ومسموعة ومرئية وإلكترونية فى دعم قطاع التأمين لتحقيق رسالته وأهدافه المنشودة ، فهى بمثابة جسر عظيم لتوصيل الرسالة التأمينية لكافة المصريين سواء داخل مصر أوخارجها . وكذلك لتوصيل أمالنا وطموحاتنا وكذلك المعوقات التى تواجهنا لتصل لأصحاب القرار .

ويتفق أحمد مرسى رئيس مجلس الإدارة والعضو المندب لشركة مصر للتأمين التكافلى ممتلكات فى الرأى مع ما ذكره علاء الزهيرى ويضيف: من المؤكد أن استمرار مشكلة القصور الشديد فى الوعى التأمينى لدى قطاع كبير من جمهور المتعاملين من أهم المعوقات التى تواجه قطاع التأمين فى مصروتقف حائلاً دون تحقيق أهداف الدولة من الخطة الخاصة بتعبئة المدخرات، فنقص الوعى التأمينى لدى المواطنين فى السوق المصرية يمثل تحديا حقيقيا يواجه شركات التأمين، ومن المؤكد أيضا أن القائمين على صناعة التأمين والعاملين فيها يبذلون كل الجهود للتغلب على هذه السلبية التى من شأنها خلق مناخ غير صحى ما بين العميل وشركة التأمين، كما أن قضية غياب الوعى التأمينى فى مصر والتى نتداول الحديث عنها منذ زمن ليس بالقريب تمثل بالفعل أحد أهم الأسباب وراء ضعف نسبة مشاركة التأمين فى الناتج المحلى الإجمالى وكذلك الدخل القومى حيث لا تزيد حاليا عن 1.2% فى حين أن هذه النسبة فى العديد من الدول العربية تصل إلى 3%.

وأضاف مرسي أن تبنى القطاع تبنى سياسات واضحة تقوم على التطوير والإبتكار لمواجهة تلك المشكلة بمحاورها المختلفة بهدف تحسين الوعى التأمينى لدى المواطن، حيث نشط التأمين التكافلى فى السوق المصري فى السنوات العشر الأخيرة بهدف اجتذاب شريحة من المجتمع تتشكك فى مشروعية بعض أنواع التأمين، كما اتبع القطاع مؤخرا سياسة تقوم على استحداث منتجات تأمينية متناهية اللصغر بهدف الوصول لبعض فئات المجتمع من محدودى الدخل، هذا كله بالإضافة إلى تحسين مستوى الخدمات المؤداة من الشركات وإعتبار معيار جودة الخدمة المقدمة للعملاء هو أساس المنافسة بين الشركات فى إجتذاب العملاء وليس المنافسةالسعرية.

وبلغة تحليلية تتسم بالعلمية والموضوعية يرى رضا فتحى العضو المنتدب لشركة المهندس للتأمين أن القضية لاتكمن فقط فى قلة الدخول ولعل دليلنا فى هذا أن لدينا شريحة غير قليلة ولاتعانى مشاكل فيما يتعلق بدخولها ومع ذلك غير مدركة لإحتياجاتها التأمينية, وهذا يعنى من وجهة نظرى أن مظاهر إنخفاض الوعى التأمينى فى بلادنا كثيرة ومتنوعة ويجب علينا نحن كصناع للتأمين أن نتعامل مع هذه المظاهر المختلفة بأساليب تناسب أسباب هذه المظاهر.

واضاف فتحي أنه على سبيل المثال فإنه أحيانا قد يكون الفرد مدركا لاحتياجه للتأمين لكنه لايعلم أى نوع من المنتجات التأمينية هو فى إحتياج إليه , كذلك عدم إهتمام الفرد المتعامل مع قطاع التأمين بقراءة الشروط والإشتراطات الموجودة بوثيقة التأمين ما قد يتسبب فى ظهور مشاكل عديدة مع شركات التأمين, وأيضا عدم الإلتزام بتنفيذ توصيات شركات التأمين عند معاينة الممتلكات المراد تأمينها, إلى جانب أنه فى أحيان كثيرة نجد أن العميل يعطى الأولوية المطلقة لسعر التأمين وقيمة القسط بغض النظر عن الخدمة التأمينية المقدمة من خلال الشركة أو المنتج التأمينى الذى يفى باحتياجاته من عدمه وأيضا خدمة ما بعد البيع . وإذا تركنا كل ماسبق ذكره جانبا فسوف نفاجأ بشريحة أخرى من المواطنين يتملكها شعوربعدم اهمية التأمين، وأن التكلفة التى يدفعونها لشراء التأمين هى عبء ثقيل يرهق ميزانيتهم .

وفيما يتعلق بالمقترحات لمعالجة هذه القضية الخطيرة يرى أحمد حسن درويش العضو المنتدب لشركة رويال للتأمين للشئون المالية والإدارية والتخطيط والمتابعة أن شركات التأمين العاملة فى السوق المصرية تعمل معا على قلب واحد لمعالجة أسباب هذه المشكلة الكبيرة والتى يعانى منها السوق منذ سنوات عديدة, وأظن ان معظم الندوات والمؤتمرات التى ينظمها الإتحاد المصرى للتأمين لا تخلوا من التوصية بأهمية نشر الوعى التأمينى والثقافة التأمينية. وفى هذا المضما ر يمكننا أن نذكر بعض الإقتراحات والحلول لهذه القضية الشائكة ومنها على سبيل المثال ما يلى :

- إ ستغلال الأحداث والحوادث الجسيمة وطرح دور التأمين مثل «حادثة سيارة» أو "حريق قطار» لأن من شأن ذلك أن يخلق بيئة مناسبة وخاصة مايتعلق بصرف التعويضات والإعلان عنها حتى يمكن أن نمد جسور الثقة مع المواطنين.

- أهمية إستصدار مجموعة من التأمينات الإجبارية.. وفى هذا الصدد لابد من مخاطبة الدولة لإصدار تشريعات جديدة تعمل على إلزام المجتمع بشراء أنواع من التأمين بشكل إجبارى، مثل إلزام أصحاب وأرباب العمل بشراء تأمين مسئولية رب العمل نظرا لإرتباطه بحجم الضرر الواقع على العامل وكذلك مسئولية المنتجات وغيرها من الأنواع ، وتأمينات المسئولية المهنية للعديد من أصحاب المهن.

- العمل على زيادة الوعى التأمينى لدى الجمهور طبقا لنوع التأمين الذى يتناسب معهم من خلال عقد الدورات التدريبية للعاملين بقطاع التأمين وكذا للعاملين بقطاع البنوك، وتوضيح الأنواع التأمينية التى تتناسب مع أنشطتهم مثل «تأمين الائتمان» و»تأمين الضمان" .

- الابتكار والتطوير فى المنتجات وهو ما يعنى بلغة التأمين العمل على ابتكار منتجات تأمينية جديدة تلبى رغبات قطاع كبير من العملاء، وكذلك تطوير المنتجات الموجودة بما يتناسب وإحتياجات السوق المصرية، وعدم الإعتماد على المنتجات النمطية.

- ضرورة استخدام وسائل الإعلا م على تنوعها لتوضيح رسالة التأمين، وكذلك فمن الأهمية إضافة مادة دراسية فى مراحل التعليم المختلفة لتوضيح وتبسيط مبادىء ومفاهيم وأهداف التأمين وأهميته بالنسبة للمجتمع وللاقتصاد القومى .

- يجب على شركات التأمين أن تتابع بشىء من الحزم قياس مستوى خدمة العملاء بهدف تحقيق السرعة الواجبة لمواجهة مشاكل العملاء وإيجاد حلول ناجزة لمشا كلهم .

ودعا درويش فى ختام حديثه الإتحاد المصرى للتأمينبرئاسة علاء الزهيرى لأن يتبنى مؤتمرا وطنيا ينعقد بالأساس لبحث ودراسة وتحليل هذه القضية الخطيرة ووضع أفضل الحلول والمعالجات لها من خلال طروحات ورؤى الخبراء فى التأمين والأعلام وعلم الإجتماع والمسؤلين المعنيين, وأظن أن مؤتمرا كبيرا كهذا يجب الإعداد الجيد له ليحقق الأمال المنشودة من جراء إنعقاده.

فى تقرير لهيئة الرقابة المالية:

تراجع عدد شركات خبراء المعاينة وتقدير الأضرار وزيادة فى الوساطة التأمينية

أظهر تقرير حديث لهيئة الرقابة المالية برئاسة د. محمد عمران خاص بالأداء الفنى للأنشطة الماليةغير المصرفية عن انخفاض عدد شركات خبراء المعاينة وتقدير الأضرار بقطاع التأمين إلى 21 شركة بنهاية يونيو الماضي، مقابل 69 شركة بنهاية يونيو 2019، موضحا أن خبراء المعاينة وتقدير الأضرار «أشخاص طبيعين» بلغ عددهم 399 فرد بنهاية الربع الثاني من العام الجارى 2020 مقابل 418 بنهاية الفترة ذاتها من العام الماضي.

أشار تقرير الرقابة المالية أيضا إلى أن شركات خبراء التأمين الاستشاريين انخفضت إلى 8 شركات بنهاية يونيو الماضي، مقابل 15 شركة مقيدة بسجلات خبراء التأمين الاستشاريين بالهيئة خلال الفترة ذاتها من عام 2019، وأن هذه البيانات منذ بداية تلك الأنشطة حتى تاريخه، مرجعا انخفاض عدد شركات خبراء المعاينة وكذلك شركات خبراء التأمين الاستشاريين؛ إلى إلغاء ترخيص العديد من الشركات لعدم توفيق أوضاعها وفقاً لأحكام قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 193 لسنة 2018.

كشف التقرير أيضا أن خبراء التأمين الاستشاريين من الأشخاص الطبيعيين بلغ عددهم 367 خبير بنهاية يونيو الماضي، مقابل 358 خبير بنهاية يونيو 2019، بينما بلغ عدد الخبراء الإكتواريين (أشخاص طبيعيين) 50 فرد، مقابل 49 خبير إكتواري الفترة ذاتها من 2019.

وتطرق التقرير لحقل الوساطة التأمينية مبينا بلغة الأرقام أن وسطاء التأمين الأفراد بالسوق المصرى بلغ عددهم نحو 13.3 ألف وسيط بنهاية يونيو من العام الجارى 2020 مقابل 12.75 ألف وسيط بنهاية يونيو من العام الماضي، كما بلغ عدد شركات الوساطة المعتمدة من الهيئة نحو 91 شركة بنهاية يونيو الماضي، مقابل 80 شركة خلال الفترة المناظرة.

بمعدل نمو 28.5 %

1.03 مليار جنيه إجمالى أصول الدلتا للتأمين بنهاية يونيو الماضي

عادل موسى

كشفت د. عادل موسى الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لشركة الدلتا للتأمين عن ارتفاع إجمالي أصول الشركة إلى 1.03 مليار جنيه بنهاية يونيو الماضي مقابل 805.2 مليون جنيه بنهاية العام المالي 2019/2018، بمعدل نمو 28.5، وارتفاع اجمالي محفظة استثمارات الشركة إلى 844 مليون جنيه بنهاية العام المالي الماضي 2020/2019، مقابل 661 مليون جنيه بنهاية يونيو 2019.

وأوضح د. عادل موسى أن محفظة استثمارات الدلتا للتأمين تتوزع بين القنوات المتنوعة ممثلة في أدوات الدين العام من أذون خزانة وسندات حكومية بجانب الأوعية الإدخارية بالبنوك، بالإضافة إلى الاستثمارات العقارية والأوراق المالية.

وكشف د. موسى عن أن الاستثمارات العقارية بلغت 10.78 مليون جنيه بنهاية يونيو الماضي، بينما بلغت محفظة استثمارات الشركة في أذون الخزانة حوالي 34 مليون جنيه بنهاية العام المالي الماضي 2020/2019.

فى تقرير للاتحاد المصري للتأمين:

20 % من صغار المزارعين يتمتعون بتغطية تأمينية عالميًا

شراكات مع مؤسسات عالمية لتقديم منتجات متناهية الصغر للعمالة الزراعية

ذكر تقرير حديث صادر عن الاتحاد المصرى للتأمين برئاسة علاء الزهيرى أن أقل من 20% من صغار المزارعين يتمتعون بتأمين لحماية أنفسهم من تأثير الحوادث الغير متوقعة وأبرزها الأحوال الجوية القاسية أو تلف المحاصيل بسبب الآفات والأمراض، مضيفا أن المزارعين لم يتمكنوا من الوصول إلى خدمات التأمين القائمة على أساس التعويض والتي تتطلب تقييمات الخسائر على مستوى المزرعة، وقد أدى انخفاض الوعي والمعرفة بالتأمين، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الأقساط، إلى صعوبة اجتذاب المزارعين.

وكشف تقرير الاتحاد المصرى للتأمين بكل حيادية إلى إغفال شركات التأمين إلى حد كبير صغار المزارعين بسبب تكاليف الترويج لاكتساب العملاء الريفيين وتقديم خدمات لهم في المواقع النائية، مما يجعل المزارعين أقل شرائح العملاء ربحًا في هذه الصناعة، والتغلب على بعض التحديات القائمة على التعويض مثل التكاليف التشغيلية المرتفعة، وتكلفة الأقساط، وسهولة تسوية المطالبات.

وأشار تقرير الإتحاد إلى أنه على مدى السنوات العشرة الماضية، استخدمت خدمات التأمين تكنولوجيا الهاتف المحمول والأقمار الصناعية لتحويل الخدمات رقمياً، وتعزيز إمكانات توسيع نطاقها، مؤكداً على وجود المزيد من الفرص لمشغلي شبكات الهاتف المحمول لاستخدام تكنولوجيا الهاتف المحمول لتسجيل المزارعين وتحديد مواقعهم، واستخدام الأموال عبر الهاتف المحمول لتحصيل الأقساط وتسوية المطالبات.

ونوه تقرير الإتحاد بموضوعيته إلى أن شركات التأمين تواجه مجموعة من التحديات المختلفة بدءًا من قلة توافر البيانات التاريخية والحالية الخاصة بالطقس، وصعوبات توفير خدمات تأمين معينة مثل التأمين القائم على انتاجية المنطقة دون دعم حكومي ليتمكنوا من توزيع خدماتهم بكفاءة.

وللتغلب على التحدي المتمثل في ندرة بيانات الطقس واستكمال مصادر البيانات الحالية، مثل بيانات الأقمار الصناعية عن بعد، أوضح تقرير الإتحاد أن لدى مشغلي شبكات الهاتف المحمول فرصة لاستخدام المحطات كقاعدة لتحديد مواقع محطات الطقس الآلية وبيانات ربط الموجات الدقيقة من شبكات المحمول لرصد نزول الأمطار.

خطة تطوير التأمين الزراعي فى مصر

وفى بارقة أمل أكد التقرير أن الإتحاد المصرى للتأمين فى إطار جهوده الداعمة للدولة فيما يتعلق بنشر مظلة التأمين وجذب شرائح جديد وفى القلب منهم شريحة العمالة الزراعية، ودعم الشركات من جهة أخرى سيقوم بإبرام العديد من الشراكات قبل نهاية هذا العام مع واحدة من كبري شركات وساطة إعادة التأمين في الهند والتي لها خبرة كبيرة في مجال التأمينات الزراعية وسيتم التركيز على تقديم التغطيات التأمينية متناهية الصغر للمزارعين في مصر بالإضافة الى الشراكة مع واحدة من كبري شركات إعادة التأمين في العالم في نفس المجال.

بمبالغ تقدر بـ 1.3 مليار جنيه:

منافسة شديدة بين شركات الممتلكات للفوز بصفقة التأمين على أصول هيئة الاستثمار

يشهد سوق التأمين بمصر فى الوقت الراهن منافسة شرسة وغير مسبوقة بين شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات للفوز بالمناقصة المطروحة للتأمين على أصول وممتلكات هيئة الإستثمار والمناطق الحرة بإجمالى مبالغ تأمينية تقدر بنحو 1.3 مليار جنيه، وقد بلغ عدد الشركات التى دخلت دائرة المنافسة نحو 7 شركات وهى جي أي جي للتأمين – مصر، والمصرية للتأمين التكافلي ممتلكات، ووثاق للتأمين التكافلي – مصر، وبيت التأمين المصري السعودي، وقناة السويس للتأمين، والمهندس للتأمين، ومصر للتأمين التكافلي ممتلكات.

تتضمن وثيقة التأمين التى تسعى هيئة الإستثمار لاعتمادها مع الشركة الفائزة بالمناقصة تغطية جميع الأخطار التي تتعرض لها ممتلكات هيئة الاستثمار ومكاتبها ومحتوياتها، شاملة على أخطار الحريق، والسطو، بجانب الأخطار الإضافية ممثلة في الأخطارالطبيعية، والإنفجا، وإصطدام مركبا، وانفجار مواسير المياه العذبة.

كما تتضمن الوثيقة كذلك تغطية أسطول السيارات التابع للهيئة ضد أخطار السيارات التكميلي شاملة الهلاك، والتلف الناتج عن أخطار التصادم، والإنقلاب، والحريق، والسطو، والسرقة، بجانب المسئولية المدنية.

407.8 مليون دينار حجم أقساط السوق الأردنى بنهاية أغسطس الماضى

1.4 % نموا فى محفظة أقساط الطبى.. والحياة بـ 5.6 %

ماجد سميرات

أعلن الاتحاد الأردنى للتأمين برئاسة المهندس ماجد سميرات فى تقرير حديث صادرعن دائرة الدراسات والتدريب بالاتحاد بشأن أداء قطاع التامين بالمملكة بنهاية أغسطس الماضي عن حدوث إنخفاض في أقساط التأمين المكتتبة بنسبة 1.6% حيث وصل إجمالي الأقساط الى مبلغ 407,88 مليون دينار مقارنة بـ 414,39 مليون دينار بنهاية أغسطس 2019، وانخفاض فى التعويضات حيث انخفض إجمالي التعويضات المدفوعة بنهاية أغسطس الماضي إلى مبلغ 260,97 مليون دينار, وبنسبة 15% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي والتي سجلت تعويضات تقدر بنحو 306,95 مليون دينار.

وفيما يتعلق بالتأمين التكافلى ، فقد حقق التأمين التكافلي في الأردن بنهاية أغسطس الماضى اجمالي أقساط يقدر بنحو 46,5 مليون دينار مقارنة بـ 47 مليون دينار فى الفترة نفسها من العام الماضى 2019 وبنسبة إنخفاض وصلت 1,1%.

وسددت شركات التكافل بالأردن ـ وعددها شركتين فقط ـ تعويضات بنهاية أغسطس 2020 تقدر بنحو 28,8 مليون دينار محققة بنسبة إنخفاض بلغت 13.3% مقارنة بـ 33.2 مليون دينار تعويضات مسددة عن نفس الفترة من العام الماضى 2019 بنسبة إنخفاض قدرها 13.3%.

وعن فروع التأمين الأخرى .. كشف ماجد سميرات عن حجم أقساط التأمين البحرى قائلا: بلغت أقساط التامين البحري نهاية أغسطس الماضى 12,002,062 دينار مقارنة بـ 12,235,960 دينار عن الفترة نفسها من العام الماضى 2019 وبنسبة انخفاض قدرها 1.9% في 2020 مقارنة مع 5,154,479 دينار لعام 2019 وبنسبة انخفاض وصلت 24,1%، حيث شكلت حصة الفرع من اجمالي التعويضات نسبة 1,5%.

وتشمل أعمال التأمين البحرى تأمين الطيران حيث وصل اجمالي أقساط تأمين الطيران بنهاية أغسطس الماضى من العام الجارى الى 853,413 دينار مكتتبة من 5 شركات وبنسبة انخفاض 41.2 عن الفترة نفسها من 2019 .

وشهدت أعمال فرع تأمين الحريق ارتفاعا في الاقساط بنسبة 16,1% حيث بلغت 45,970,677 دينار نهاية أغسطس الماضى، كما ارتفع حجم التعويضات المدفوعة للفرع إلى مبلغ 18,601,140 دينار نهاية أغسطس الماضى مقارنة بـ 15,654,799 دينار بنسبة ارتفاع بلغت 18,8%.

وعن تأمين المركبات الشامل بنوعيه «الإلزامي والتكميلي» قال سميرات: طبقا لتقرير الإتحاد فقد انخفضت أقساط فرع تأمين المركبات بنوعيه «الالزامي والتكميلي» بنسبة 10,7% حيث بلغت 141,670,227 دينار فى 31 / 8 / 2020 مقارنة بـ 158,635,964 دينار فى 31 / 8 / 2019 .

وتطرق تقرير الإتحاد لتأمين الائتمان حيث قال سميرات أن أعمال